تطور مفهوم المؤسسة ومفهوم المقاول في الفكر الاقتصادي والتسيير

الدكتور: الداوي الشيخ

تطور مفهوم المؤسسة ومفهوم المقاول
في
الفكر الاقتصادي والتسيير

الدكتور: **الداوي الشيخ***

مدخل.

تعتبر المؤسسة ظاهرة معقدة ومركبة، كما أنها تمثل في الوقت نفسه الأداة الرئيسة لإحداث التنمية و/ أو النمو في أي اقتصاد كان؛ فهي قبل كل شئ تعد خلية إنتاج يتم فيها تجميع وتوليف بعض العناصر الاقتصادية، لهذا نالت اهتماما متزايدا بمرور الزمن، وكانت محور دراسات العديد من المفكرين؛ نظرا لأنها - على الأقل- تقوم بوظيفتين أساسيتين: أولهما على مستوى الأفراد، حيث تتولى مهمة إنتاج الخيرات والخدمات لإشباع الحاجات، وثانيهما على مستوى المجتمع، وتتمثل في خلق الثروة، فبواسطة كفاءتها، وفعاليتها يتم توليد " قيمة مضافة " يعاد ضخ جزء منها في الدوائر الاقتصادية، الأمر الذي يسهم في تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، زيادة عن ذلك تساهم بصورة خاصة في خلق وظائف جديدة.

إلا أن هذا الدور التقليدي للمؤسسة (كمحركة للنمو، ومنبع للقيمة المضافة) تم تجاوزه - رغم أنه محل جدل- من طرف العديد من الكتاب والمفكرين لتظهر المؤسسة الآن وكأنها تنظيم معقد لم يعد فيه البعد الاقتصادي (أي تحقيق فوائض) كافيا- رغم أنه شرط ضروري- وظهر تصور جديد يتمثل في البعد الاجتماعي، الذي لابد أن تتلازم فيه الرشادة الاقتصادية مع تلبية حاجات عمال المؤسسة.

(*) أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر

لاستيعاب كل ذلك ينبغي التعرف على مفهوم المؤسسة، ونعتقد أن ذلك يتم من خلال التعرف على مكوناتها النظرية، وكذا أبعادها التي ترسم صورة عن حجم تأثيراتها؛ هذه التأثيرات تتجسد في أحداث تتم كنتيجة لوجودها في المجتمع.

كما تجدر الإشارة في سياق هذا الموضوع إلى أنه يلتصق بالمؤسسة مفهوم أخر هو " المقاول- L'entrepreneur "[1] الذي يعتبر أحد المفاتيح الرئيسة في النظرية الاقتصادية، لأن أهميته تظهر خصوصا في تسيير وتوجيه واختيار المشاريع الناجحة؛ فالمقاول- بهذا المعنى- هو ذلك الشخص الذي يعمل على التوليف بين عناصر الإنتاج، وتوجيهها وفق معايير ومعطيات موضوعية مأخوذة من المحيط الذي ينشط فيه؛ كما أنه في الواقع يجسد الفردانية " L'individualisme " وحرية التأسيس " Créer "، وحرية القيام بالأعمال.[2]

نحاول عبر هذا المقال التعرف على مفهوم المؤسسة ومحاولة ربطه بمفهوم المقاول، من خلال تتبع مسيرة تطور الفكر الاقتصادي، بتفكيك وتحليل الاشكالات المطروحة في هذا المجال؛ دون أن ننسى محاولات بعض مفكري التسيير(MANAGEMENT)[3]؛ يلي ذلك طرح وتبني بعض المقاربات لتعريف المؤسسة؛ بعدها نتناول تصنيفات، وخصائص، وأدوار، وأهداف المؤسسة؛ وكيفية نموها.

إذا يمكن أن نطرح **إشكالية** هذا المقال في صيغة الأسئلة التالية :

س 1/ كيف ينظر مفكرو المدارس الاقتصادية : الفزيوقراطية، الكلاسيكية، الماركسية، والنيوكلاسيكية إلى مفهومي: المؤسسة، والمقاول؟ وما هي العوامل الرئيسة التي أسهمت في تشكيل البناء المعرفي لهذين المفهومين عند كل مدرسة؟

س 2/ هل المقاول هو العنصر المحرك للنمو الاقتصادي؟ وهل يستطيع من خلال قراراته أن يخلق وضعيات تسمح له بالإبداع الذي يكون مصدرا للربح؟ أم أن بإمكانه فقط القيام بعملية التوليف المتجدد لعوامل الإنتاج؟

س3/ كيف ينظر بعض مفكري التسيير لمفهومي المؤسسة والمقاول؟

---

(1) نفضل في هذا المقال استخدام مصطلح المقاول بدلا من مصطلح المنظم أو المستحدث.

(2) S. BOUTILLIER, 1996, p.1

(3) نفضل تبني ترجمة مصطلح (MANAGEMENT) وما يتبعه من اشتقاقات إلى مصطلح (التسيير) بدلا من مصطلح (الإدارة) وهذا حتى لا يحدث لبس عند ترجمة مصطلح (ADMINISTRATION) إلى مصطلح(الإدارة).

س4/ ما هو تعريف المؤسسة؟ وهل يوجد اتفاق حول تحديد ماهيتها؟ وهل يمكن تبني وجهة نظر معينة في هذا الشأن؟ ولماذا؟

تجدر في البداية الإشارة إلى أن المؤسسة ظاهرة معقدة ومركبة، ومتنوعة فقد أختلف المفكرون في محاولاتهم لإعطاء تعريف لها، أي تحديد ماهيتها؛ وعليه إذا ما حاولنا إيجاد تعريف لها فإن ذلك يطرح مسألتين هامتين،هما :[4]

الأولى: تتعلق بضرورة تقديم مثل هذا التعريف للمؤسسة؛

الثانية: تتعلق بإمكانية تقديم مثل هذا التعريف.

وعليه فإنه من الصعب، أو يكاد يكون مستحيلا اقتراح(أو تحديد) طريقة مقننة لتعريف المؤسسة؛ سبب هذه الصعوبة التي قد تصل إلى درجة الاستحالة هو اختلاف مدلول المصطلح الواحد، وطريقة التعبير عنه باستخدام الكلمات التي يتميز بها كاتب عن بقية الكتاب، وحتى اختلاف وجهة الكاتب المعرف، ونظرته إلى المؤسسة؛ وهكذا فإن تعدد التعاريف والنصوص صعب من تحديد صورة واضحة لها؛ بل الأكثر من ذلك أدى إلى بروز مجادلات حول تحديد مواصفاتها.

أولا: إشكالية المؤسسة في النظرية الاقتصادية.

تعتبر المؤسسة كظاهرة وحقيقة قديمة جدا؛ إلا أن ظهورها وتصويرها تحت هذا الاسم هو حديث نسبيا في الأدب الاقتصادي؛ وتصب مجمل اعترافات، وشهادات المفكرين- بالنسبة لهذا الموضوع- في أن فرنسا هي البلد الأول الذي ظهر فيه مصطلح "المؤسسة- L'entreprise "، وكذا المصطلح المرافق له " المقاول- L'entrepreneur " في القرن 15 ميلادي.[5]

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح المؤسسة أشتق من لفظة " Entreprendre "، والتي تعني(التعهد، أو الالتزام بإنجاز عمل ما يكتسي أهمية كبرى)، أي التكفل بمهمة هامة نسبيا؛ ومن ثم فإن هذا العمل يتضمن بعض المخاطر.[6]

إذا نستشف من كل ذلك أن مصطلح المؤسسة أرتبط، ويرتبط منذ وجوده الأول بفكرة " المخاطرة- Le risque "؛ هذا العمل، أو النشاط ذو الأهمية، والذي يتميز بطابع

(4) Loic philip, 1991, pp.1-3
(5) J. FERICELLI et C. JESSUA, 1983, p.34
(6) Ibid, p.36

المخاطرة يزاوله شخص معين يصطلح عليه بـــ" المقاول"؛ هذا الأخير، والمؤسسة بدأ في التطور ابتداء من القرن 16.

1- تطور المؤسسة والمقاول منذ القرن 16.

إن المقاول الـــذي تعرضنا إليه سابقـــا أصبـــح ينظر إليه ابتداء من القرن 16 على أنه: (متعهـــد، أو ملتزم مع شخص أخر ذو سلطة عليا- مثل الملك- بموجب عقد على إنجاز مشروع ما)؛ فعلى سبيل المثال يتعهد المقاول بإنجاز بنايات، أو إمداد الجيش بالعدة.

ويمكن توضيح عنصر المخاطرة في هذا التعهد في كون أن الشخص الملتزم يملك نظرة سطحية، وتقريبية عن التكاليف الحقيقية للمشروع الواجب تحملها، وكذا مدة الإنجاز؛ ومن ثم ليس بإمكان المقاول- في هذه الحالة – أن يعرف مسبقا، ومنذ البداية ما إذا كان سيحقق ربح، أم يجني خسارة من هذا المشروع؛ بمعنى أخر لا يستطيع المقاول الإجابة عن السؤال التالي: هل يكفي المبلغ النقدي المقدم له في العقد من الطرف الآخر للقيام بالمشروع، ويجني ربح أم لا ؟

أي أن المقال في هذه الحالة متيقن، ومتأكد مما سيحصل عليه نظير الوفاء بالمشروع، ولكنه غير متيقن، وغير متأكد مما سيتكلفه من تكاليف.

بعد ظهـــور تقسيم العمل، أصبح هناك تمييز بين مختلف الوظائف الممارسة، وأصبح معها المقاول يهتم أكثر بالجانب التجاري، والمالي للمشاريع التي يتولاها تاركا الجانب التنفيذي للمهندسين؛ هذا الأمر كان يدفعه دوما للتقليل من التكاليف.

إذا يبدو واضحا مدى التطور الذي لحق بـــ" المقاول " ومن خلاله " المؤسسة " بعد مضي قرن كامل؛ فقد أصبحت له " صبغة تقنية "، و لم يعد مفهوم المقاول يقصد به البائع، أو الصانع، وإنما :<< الشخص الذي أمضى عقدا مع شخصية معنوية بهدف إنجاز مشروع ما كالبناء مثلا>>...؛ في هذه الفترة أصبحت المؤسسات عبارة عن " مؤسسات أشغال عمومية ".

2- بداية تداول المقاول كـــ"مصطلح" في الاقتصاد.

تجدر الإشارة إلى أنه كان يجب انتظار حلول الثلث الأول من القرن 18 ليبدأ المقاول كمصطلح في التداول في الاقتصاد لأول مرة، ويرجع الفضل في ذلك إلى المفكر

البريطاني " **كانتيلون**- R. CANTILLON "[7]؛ ففي حوالي عام (1730) كتب كتابا في الاقتصاد السياسي أخرج من خلاله مفهومي: المقاول والمؤسسة من مجاليهما الضيق المتمثل في الأشغال العمومية، وأعطاهما حيزا أكثر اتساعا، وشمولية.

ويتمثل الإسهام الحقيقي لهذا المفكر في إيجاد العلاقة بين (المقاول والمخاطرة)، هذا الزوج يمثل الفكرة الأساسية لأية نظرة اقتصادية للمقاول؛ فقد أصبح مفهوم المقاول يحمل في طياته معنى أوسعا، ومنظورا جديدا، لكنه مرتبط في الوقت نفسه بالمنظور السابق؛ فالمثال الأول عند "CANTILLON " عن المقاول هو المزارع الذي يتعهد لمالك الأرض بدفع مبلغ معين متفق عليه في العقد مقابل استغلال أرضه، وهذا يمثل مخاطرة بأمواله، لأنه لا يعلم مسبقا، وبالضبط ما الذي سيجنيه من استغلال هذه الأرض، ونفس الشيء ينطبق على التاجر والصناعي، لأن الدخل(أي الإيراد) من العملية التي يباشرها المقاول تتوقف على الكمية المباعة وسعر البيع.

إذا يمكن القول أن هذا المعنى للمقاول الذي جاء به هذا المفكر مرتبط بالمعنى الأول، لكن يعاكسه في النظرة، أي أن:

النظرة الأولى: المقاول متأكد مما سيحصل عليه من المشروع، وغير متأكد من تكاليفه، أي أن الإيراد معلوم، والتكاليف مجهولة وغير معروفة؛

النظرة الثانية: المقاول متأكد مما يجب دفعه من تكاليف، وغير متأكد مما سيجنيه، أي أن التكاليف معلومة، والإيراد مجهول وغير معروف.

إذا يواجه المقاول أخطارا عندما يتعهد للغير بصورة قطعية، وبدون ضمانات؛ وبناءا على هذا التصور فإن التاجر، والفلاح، والحرفي يعتبرون مقاولين؛ مداخيلهم غير مؤكدة، ومتغيرة تبعا لتغير الأسعار في السوق، ولكن بالتوازي فإن الأخطار التي يتحملها المقاول مرتبطة بعدم التأكد الذي يطبع السوق.

وهكذا نستنتج مما سبق أن المقاول هو العون الاقتصادي الذي يتحمل المخاطرة في ظل أسعار عائمة " Prix fluctuants "، ويتخذ قراراته في وسط تسوده حالة "عدم

---

(7) هذا المفكر (1697- 1735) جاء متأخرا على المركانتيليين، ومتقدما على الفزيقراط؛ وهو إقتصادي إيرلندي الأصل، إسباني المولد، فرنسي الإقامة.

التأكد- L'incertitude "؛ عند هذا الجانب التجاري توقف "CANTILLON"، و لم يتعرض إلى ملكية رأس المال، ولا إلى تسيير المؤسسة كما فعل فيما بعد المفكر " TURGOT ".

بعد هذا نحاول تتبع صيرورة تشكيل مفهومي: المؤسسة والمقاول عبر تطور الفكر الاقتصادي المدرسي، مع توضيح العوامل الرئيسة التي أسهمت في تشكيل البناء المعرفي النظري لهذا المفهوم بداية بالمدرسة الفزيوقراطية، مرورا بالمدرستين الكلاسيكية والماركسية، وانتهاءا بالمدرسة النيوكلاسيكية؛ ثم بعد ذلك نتتبع مساهمة بعض مفكري التسيير في هذا الموضوع.

3 - المؤسسة والمقاول من منظور المدرسة الفزيوقراطية.

يمكن أن نتناول دراسة مفهومي المؤسسة والمقاول عند الفزيوقراط من خلال تحليل أفكار روادها؛ على رأسهم " **فرانسوا كيني**- F. QUESNAY " الذي كان ينظر إلى المؤسسة كـــ" مزرعة رأسمالية كبيرة"؛ أساس هاته النظرة هو اعتبار الأرض والزراعة المصدر الوحيد للثروة، لأنها وحدها فقط تعطي ناتجا صافيا، وماعداها فهي أنشطة عقيمة؛ في هذا الصدد كان يتمنى "QUESNAY " تجميع أراضي الحبوب في شكل مزارع كبيرة تستغل من طرف فلاحين أغنياء، بغية تقليل مصاريف صيانة، وترميم البنايات الخاصة بالمزارع، وبذلك تتقلص التكاليف بصفة عامة، ويزداد الناتج الصافي، على عكس ما إذا كانت المزارع صغيرة، ومتعددة؛ هذا يعني أن" QUESNAY" كان يستهدف الحصول على " اقتصاديات السلم- Economies d'échelle ".[8]

إذا نلاحظ الفرق بين " CANTILLON " و" QUESNAY "؛ فهذا الأخير يسقط ويقصر مفهوم المؤسسة على الزراعة فقط، ويستبعد التجارة والصناعة، ويرى أن الوضعية فيهما مختلفة، ليؤكد ذلك صراحة، ودون تلميح بقوله معرفا: (المؤسسة المزدهرة والنشيطة، أي المثالية هي: المؤسسة الكبيرة في الزراعة- L'entreprise d'agriculture ").

أما بالنسبة للمفكر "**ترجو**- TURGOT" فإنه وسع التحليل إلى مجال الصناعة؛ حيث تناول في كتابه "Réflexions sur la formation et distribution des richesses" المنشـــور في (1759)، حالـــة "المـــقاولين الصناعـــيين- Entrepreneurs d'industrie"

---

(8) نقصد بـــ" اقتصاديات السلم ": تلك الوفورات الاقتصادية التي تتحصل عليها المؤسسة بفضل رفع قدراتها الإنتاجية مما تصبح معه التكلفة الكلية للوحدة الواحدة أدنى.

و "الرأسماليين المقاولين في الزراعة- Capitalistes entrepreneurs de culture "؛ وقد بين أن وظيفتهم- أي المقاولين- تتمثل في تنمية رأس المال المستثمر، سواء أكانت ملكيته تعود إليهم أم لغيرهم.

هذه التنمية تتم عن طريق الأرباح التي تنتج من المؤسسة، كما أن مكافئتهم عن عملهم تكون عن طريق ما يقتطعونه من رأس المال المتداول والثابت بعد عملية بيع المنتجات، أي أن مقابلهم يكون بأجر يعوضهم عن المخاطر التي يتحملوها، وكذا عن مهاراتهم؛ وعليه فإن نجاح المؤسسة في هاته الحالة يتوقف على مردودية رأس المال.

أيضا يجب أن نشير إلى أنه مع " TURGOT " بدأ التركيز على دور رأس المال في المؤسسة؛ فقد راح يؤكد- قبل أي اقتصادي أخر- على أن:(المؤسسة هي عبارة عن تركيز رؤوس أموال)، وعرف المقاول- زيادة عن أنه المتحمل للأخطار - بأنه مورد لرأس المال.

وتطور هذه المؤسسة يؤدي بالضرورة إلى نمو رأس المال؛ هذا التصور يظهر لنا الدور الرئيس الذي يلعبه معدل الفائدة في توجيه رؤوس الأموال في الأنظمة الإنتاجية؛ في هذا الصدد ميز " TURGOT" بين الرأسمالي والمقاول، فالرأسمالي يكافأ بالفائدة، بينما المقاول يتقاضى أجرا يعتبر كجزء من تكاليف المؤسسة.

4- المؤسسة والمقاول من منظور المدرسة الكلاسيكية.

إن وجهات نظر مفكري المدرسة الكلاسيكية لم تكن متطابقة تجاه مفهومي: المؤسسة والمقاول[9]؛ في هذا الصدد نجد نظرتين مختلفتين، إحداهما إنجليزية اهتمت بربط المؤسسة برأس مالها ينطوي تحت لوائها المفكرين " **سميث**- SMITH " و" **ريكاردو**- RICARDO"، والأخرى فرنسية أهتمت بدراسة الحقائق الصناعية، ويمثلها المفكر "**ساي**- SAY ".

أ- النظرة الإنجليزية.

يمكن القول أن مفهومي المؤسسة، والمقاول كانا غائبين عند الاقتصاديين الإنجليز الأوائل، فلا " SMITH " ولا " RICARDO " أعطى اهتماما لمفهوم المؤسسة؛ فالأول أهتم بتقسيم العمل، ولم يتكلم عن ربح المؤسسة، وإنما تناول ربح رأس المال، وسبب ذلك

(9) Ibid, p.38

يرجع إلى كون أن اهتمام " SMITH " كان منصبا على دراسة المشاكل التي تواجه المصلحة الفردية؛ واستنباط الآليات التي تسمح بتحقيق المبادرة الخاصة التي تتماشى وتحقيق المصلحة العامة، و لم يعر أي اهتمام للأشكال المؤسساتية التي تحقق حرية الفرد، بل هو في حقيقة الأمر يخشاها لاعتقاده أن وجودها قد يعرقل حرية الأفراد، ماعدا الدولة التي تحمي حرية الفرد من خلال وظائفها؛ أما اهتمام" RICARDO " فكان متجها نحو الشؤون المالية، لأن إنجلترا كانت تشهد حينذاك تطورا للمؤسسات المصرفية، قبل ظهور الثورة الصناعية.

وعليه أعتبر الاقتصاديون آنذاك أن الإشكال الذي يحتاج إلى إجابة هو : ما هي وسائل تنمية ثروة الأمة؟ في خضم الإجابة عن ذلك لم يعتبروا المؤسسة سوى وسيلة وسيطة في هذه التنمية، لأن العناصر الأساسية للتنمية تتمثل في الأرض، رأس المال، والعمل؛ وبالتالي فإن المؤسسة تختزل في رأس مالها، والمقاول يصبح رأسمالي.

إذا يمكن القول أن الاقتصاديين الكلاسيك لم يهتموا كثيرا بالمقاول، وتجاهلوا الأفراد، وكان جل اهتمامهم منصبا حول إيجاد تفسير إجمالي لسير الاقتصاد الصناعي على العكس من" CANTILLON " سابقا، و" SAY " لاحقا.

ب- النظرة الفرنسية.

تكلم " J. B. SAY" (1767-1832) عن مقاول الصناعة " L'entrepreneur d'industrie"، وقد عارض "RICARDO" الذي كان[10] يرى بأن هناك فقط الرأسمالي، المالك العقاري، والعامل.

يرى " SAY " أن المؤسسة تتلخص في شخص واحد يعتبر المحرك الأساسي لها، وهو المقاول الذي يعتبر في نظره كل شئ تقريبا؛ ويجب أن تكون لديه مؤهلات، ويملك خبرة، ودراية بمهنته، بمعنى أنه يملك نوعا من الدراسة للجنس البشري الذي يتعامل معه؛ فمهنته بطبعها تتطلب تنشيط مجموعة كبيرة من الأفراد، العمال، الموردين، والزبائن، كما يملك قدرة جيدة على التحكم؛ غير أن مبادراته قد تزعج البعض، وتسبب معارضتهم، لكن آثارها تعود على الجميع.

هذا المقاول- حسب SAY - ينبغي عليه أن يقدر بدقة الكمية المنتجة من منتجه، أي احتياجات الآخرين منه، ثم يقدر وسائل الإنتاج التي بمقدوره توفيرها، بمعنى أنه يجب

---

(11) أين هو نص الهامش.

أن يتصف بـــ"روح الحساب-L'esprit de calcul" فهو الذي يبحث عن اليد العاملة، ورأس المال الذي يحوله إلى آلات وتقنيات؛ أيضا هو الذي يبحث عن المواد الأولية؛ بعد هذا كله يقوم بتوليف هذه العناصر في إطار مشروع اقتصادي هو المؤسسة.

المقاول في نظره يتولى مهمة استقطاب عوامل الإنتاج، ويكون من مزجها وحدات إنتاجية تقوم بإنتاج السلع والخدمات، وهو الوحيد الذي يتحمل أخطار العملية الإنتاجية، واحتمالات خسارتها؛ أي أنه مجرد وسيط بين البائعين والمشترين؛ وهكذا فرق " SAY " بين المقاول (الربح)، والرأسمالي(الفائدة).

إذا المقاول هو الذي يطلب الخدمات الإنتاجية المتمثلة في العوامل السابقة بغية إنتاج منتج معين(أصحاب هذه الخدمات هم البائعين، أو التجار)، والمشترين هم مستهلكي هذا المنتج؛ وفي سياق قيام المقاول(سواء أكان زراعي، أو صناعي، أو مفاوض) بهذه الوظيفة فإنه يقارن باستمرار السعر الذي يريد ويقدر المستهلك دفعه مقابل منتج معين مع التكاليف اللازمة لإنتاجه؛ وعندما يقرر الإنتاج فإنه يطلب الخدمات الإنتاجية؛ كما يجب أن يتوفر على مهارة استغلال الفرص الحاسمة.

دائما في إطار هذه الصيرورة، يقول " SAY " أن المقاول هو الوسيط بين مختلف طبقات المنتجين من جهة، وبين هؤلاء والمستهلكين من جهة أخرى، وبالتالي يعتبر المقاول مركز لعلاقات مختلفة؛ وعليه أن يواجه التغير الحادث في السوق مع تمتعه بحرية، واستقلالية اتخاذ القرار.

إضافة إلى ذلك فإن " SAY " يجعل من المقاول حجر الزاوية في ديناميكية الرأسمالية؛ ووصف مهنته بالتأكيد على أنه يعمل لحسابه الخاص، وهدفه ليس استغلال عمل الغير، ولكن الاستقلالية الاقتصادية، كما أنه يحتل مكانا خاصا في التقسيم الاجتماعي للعمل بين العمل التنفيذي، والعمل الفكري.[11]

5- المؤسسة والمقاول من منظور المدرسة الماركسية.

قلما تناول " **ماركس**-K. MARX " (1818-1883) مفهوم المقاول، ولم يأت عليه كمصطلح إلا نادرا، لكنه بالمقابل يتحدث عن الرأسمالي الذي يطابق بينه، وبين المقاول- كما هو الشأن عند الكلاسيك الإنجليز - ويعتبره العمود الفقري للمؤسسة، فهو الذي

(11) S. BOUTILLIER, op.cit , p3

يبحث عن الحصول على أكبر قدر من فائض القيمة؛ كما أنه ينظر للمؤسسة من خلال ازدواجية معينة، وهي أنه من جانب نجد الرأسمالي، ومن جانب أخر هناك المعمل بكل وسائله التقنية، والبشرية؛ هذا المعمل يعتبره "MARX" الدعامة المادية لخلق فائض القيمة.

ويذكر " MAR " في كتابه "رأس المال" أن المقاول لا يولد مقاولا، وإنما رأسماليا؛ ويصبح هذا الأخير "رئيس صناعة" لكونه رأسماليا، لأن هذا يوفر له وسيلة أكيدة للثراء، لكن هذا المقاول- من وجهة نظره- ليس حرا، بل هو أسير الهياكل الاقتصادية، والصناعية الموجودة داخلها؛ وبالتالي لا سبيل أمامه إلا التراكم، ثم التراكم، ولا شئ غير التراكم" L'accumulation " فلا خيار لديه، فإما الثراء، أو الفناء والاندثار.

بمعنى أن المقاولين- أو بالأحرى الرأسماليين حسب التعبير الماركسي - هم أسيرو منطق لا يمكنهم التحكم فيه؛ فتطور الإنتاج الرأسمالي يلزمهم بالضرورة زيادة رأس مالهم الموظف داخل المؤسسة باستمرار، كما أن المنافسة تفرض قوانين متأتية من الإنتاج الرأسمالي كقوانين معدلة خارجية بالنسبة لكل رأسمالي فردي؛ هذه القوانين لا تسمح له بالحفاظ على رأس ماله دون الزيادة، كما أنه لا يمكنه الاستمرار في زيادته دون وجود ديمومة التراكم التدريجي.

إذا المقاول بهذه الصفة لا يعتبر كعون اقتصادي ذو سلوك خارجي بالنسبة للنظام الاقتصادي الرأسمالي، بل كأسير له؛ مما يعني في هذه الحالة أنه مضطر لانتهاج سلوك محدد، وأن خياراته محدودة بهياكل النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يوجد ضمن حدوده.

إن هذا الترابط الموجود بين الرأسمالي، والمقاول يقود إلى طرح سؤال جوهري محتواه: هل يعني هذا أن اختفاء إمكانات الاستثمار يعني بالضرورة نهاية المقاول، ومعه الرأسمالية؟ وهل يمكن تصور وجود الرأسمالية دون مقاولين؟ والعكس؟

دائما في نفس السياق يشير " MARX " إلى ظاهرة عرفتها المؤسسات الكبرى، والمتمثلة في كون هذه الأخيرة تسير من مقاولين أجراء، وهي ظاهرة في ازدياد مستمر؛ هذا يعني أن الإنتاج الرأسمالي وصل إلى مرحلة صار فيها العمل العالي القيادة منفصل بشكل كلي عن مالكي رأس المال.

في الأخير تنبأ " MARX " بأن المنافسة ستندثر، فرص الاستثمار تصبح أكثر ندرة، ديناميكية التراكم تضعف، والمقاول أو الرأسمالي- أي كانت تسميته - سيفقد أسباب

وجوده، وهو ما يفسر ضرورة المرور من الرأسمالية إلى الاشتراكية، لأنه يعتقد بتاريخية الرأسمالية، بمعنى أنها ليست أبدية.

6- المؤسسة والمقاول من منظور المدرسة النيوكلاسيكية.

نتناول تحليل هاته المدرسة للموضوع من خلال التطرق إلى أفكار رئيسة مختلفة تمثل جوهر إسهامها : المؤسسة كـــ " تجمع لوظائف مجردة "، والمؤسسة كـــ" منظمة "، ثم المؤسسة كوحدة إبداع؛ هذه الأفكار يرجع الفضل في المساهمة بها بالترتيب إلى:(WALRAS)، (MARSHALL)، و(J. SCHUMPETER).

أ- المؤسسة كـــ" تجمع لوظائف مجردة- Fédération de fonctions abstraites " **عند(WALRAS).**

تواصل التفكير حول مفهوم المؤسسة والمقاول مع "**والراس-** L. WALRAS" (1848- 1923)؛ ولكن في ظل فرضيات النموذج الحدي، والتي من بينها أن المجتمع يساوي إلى مجموع الأفراد المكونين له، ولا يحوي تناقضات؛ من هنا يقول هذا المفكر أن المقاول لا يتميز عن باقي الأعوان الاقتصاديين، فهو يقوم بتوليف عناصر الإنتاج (رأس العمل والعمل) سواء أكان ذلك في الصناعة، أو التجارة، أو الزراعة وفقا للأسعار النسبية؛ فإذا كانت المبيعات أكبر من تكلفة المواد الأولية إضافة إلى الريع، والفائدة، والأجور فمعنى ذلك أنه سيحصل على ربح، والعكس بالعكس.

هذا المقاول كما يصفه " WALRAS " يتميز في هويته عن مثيله عند " CANTILLON "و " SAY "، فهو يظهر في وسط مؤكد " Certitude "، وفي إطار فرضيات المنافسة التامة، وهي شفافية السوق" La transparence du marché "، وحرية حركة المعلومات.

ويمكن تشبيه المقاول عند " WALRAS "، والحدين عموما بعلبة سوداء، والتي تسمح من تحديد هوية هذا العون الاقتصادي المازج لعوامل الإنتاج(العمل ورأس المال)؛ فالعامل يتلقى أجرا نظير عمله، في حين يستفيد الرأسمالي من فوائد لقاء رأس ماله، وبين الاثنين يختار المقاول التكنولوجيا الموافقة تبعا لأسعار عوامل الإنتاج، لكن لا يوجد مكان في زخم هذه العوامل للعالم " Le savant " لإنتاج المعارف العلمية المضمنة في التكنولوجيات التي يستعملها المقاول[12]؛ هذا يعني ببساطة أن المعارف العلمية، والتكنولوجيا هي متغيرات خارجية في الإنتاج، ولا مكان لها داخله.

(12) Ibid, p.4

وأطلق " WALRAS " تسمية الخدمات المنتجة على عناصر: الأرض، العمل، ورأس المال؛ وفي هذا الإطار فرق بين سوق الخدمات المنتجة، وسوق السلع؛ في السوق الأولى عارضوا الخدمات هم أصحابها، وطالبوها هم المقاولون، وينتج عن تفعيل هذا التبادل سعر جاري للخدمات؛ أما في سوق السلع فنجد العكس تماما، حيث البائعون (العارضون) هم المقاولون، والطالبون (المشترون) هم أصحاب الخدمات؛ من هذا التبادل يتكون أيضا سعر جاري للسلع.

إذا هذين السوقين مرتبطين ببعضهما البعض بواسطة المقاول؛ وتفسير ذلك أن أصحاب الخدمات يتقدمون بنقودهم إلى السوق لشراء السلع التي ينتجها المقاول، وهذا الأخير يستعمل هذه النقود في طلب الخدمات الإنتاجية؛ هذا يؤدي إلى أن سعر بيع السلع يساوي تكلفتها، ومن ثم فالمقاول لا يحقق ربح، ولا خسارة.

إذا الوظيفة الأساسية للمقاول هي شراء الخدمات الإنتاجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى بيع السلع المنتجة في سوق السلع بسعر يعادل تماما سعر تكلفتها دون زيادة، ولا نقصان حتى يتحقق التوازن.

وقد أنتقد " WALRAS " النظرة الإنجليزية لعدم تمييزها بين المقاول والرأسمالي؛ غير أن ما يؤخذ عليه هو نظرته للمؤسسة على أنها تجمع لوظائف مجردة، فبذلك يكون قد أهمل العوامل النفسية، والبنية الاجتماعية للعلاقات الاقتصادية؛ ومن ثم فقد جاءنا بنموذج مجرد "Abstrait" عن المؤسسة لا يفيد كثيرا في فهم الواقع الحي المتطور.

نفس النظرة نجدها عند المفكر " باريتو- V. PARETO " حيث أكد أنه من الضروري التفريق بين وظيفة الرأسمالي، ووظيفة المقاول؛ فما نتحصل عليه من جراء امتلاكنا لرأس المال (الرأسمالي) يختلف تماما عما نقبضه كون أننا قمنا بتحويل خدمات رأس المال هذا إلى منتجات، أو رأس مال أخر(المقاول).

إن أهمية المقاول عند هذا المفكر تكمن في أنه يضمن الربط بين سوق السلع وسوق عوامل الإنتاج؛ وبالتالي عليه الإجابة عن السؤال التالي: ما هي السلع الضروري تنميتها، وتسويقها من طرفه لمواجهة حاجات المستهلكين؟ هذا الطرح يفتح المجال لإدخال فكرة عدم التأكد، بمعنى هل المقاول قادر على الاستجابة لرغبات المستهلكين؟ بطبيعة الحال ستكون الإجابة بسيطة لو كنا في وسط تسوده ظروف التأكد التام.

ب-المؤسسة كـــ" منظمة- Organisation" عند (مارشال- MARSHALL).

صاحب هذه النظرة هو الاقتصادي " **مارشال-** A. MARSHALL "؛ حيث أعتبر المؤسسة كـــ"منظمة " وأكد على أنها عامل أساسي في الإنتاج إضافة إلى بقية العوامل؛ وقد أعطاها مفهوما بيولوجيا، حيث يراها تندمج في نسيج متكون من مؤسسات أخرى، وشبهها بالشجرة التي خلال مدة حياتها الطبيعية تصل إلى ارتفاع معين، وهذا لارتباطها بظروف طبيعية، كذلك المؤسسة احتفاظها بقوتها، وحيويتها يكون محدد بعدة عوامل، منها القوانين الطبيعية، درجة تطور الفرع الصناعي الذي تنشط فيه....الخ.

ويعرف "MARSHALL " المؤسسة على أنها: (إدارة في خدمة الغير)، ومهمتها هي الإنتاج لإشباع حاجات الناس؛ يسير هذه المؤسسة المقاول الذي يتحمل مخاطر الإنتاج؛ كما أنه الذي يطلب الخدمات الإنتاجية بصفة تؤدي إلى المساواة بين المنفعة الحدية لهذه الخدمات، وبين مساهمتها في الإنتاج.

هذا المقاول- حسب MARSHALL - يجب أن يكون على دراية تامة بتغيرات الإنتاج، والاستهلاك لكي يتمكن من معرفة متى يجب إنتاج سلعة جديدة، أو متى يجب تطوير منتوج قديم، كما ينبغي أن يكون على علم تام بالمواد الأولية، والآلات التي يستعملها؛ أيضا يجب أن يتصف هذا المقاول- باعتباره رب عمل- بخصائص تجعله يعرف نوع الأشخاص الذين يجب التعامل معهم، وكذا القدرة على التحكم في الأشخاص الذين يعملون لحسابه؛ بمعنى أخر يجب أن يحسن دراسة النوع الإنساني.

وقد أضاف " MARSHALL " شئ جديد إلى التحليل الاقتصادي لمفهوم المقاول؛ وهو أن هذا الأخير يقيم بالتدقيق القيمة الإضافية الصافية للقيمة الكلية لمنتجه التي يمكن أن يحققها عامل إضافي، ويستغل كل عامل إلى حد تحقيق المساواة بين الإنتاجية الحدية لهذا العامل مع التكلفة الحدية له التي يقدمها له المقاول.

ج- تقييم مساهمة الحديين في تحليل مفهوم المقاول.

في التحليل الحدي يظهر لنا وكأن هناك مستويين لتمثيل المقاول، أولهما على مستوى الإنتاج، والآخر على مستوى العلاقات التجارية؛ غير أنه بإلغاء الحديين لفرضية المعلومات غير الكاملة، واستبدالها بشفافية السوم يتركوا للمقاول سوى مكانة صغيرة، وأقصوه من اللعب الاقتصادي، لأنه يظهر عندهم وكأنه مجرد وسيط بين سوق عوامل الإنتاج، وسوق المنتجات؛ ذلك أن تركيزهم على فرضية شفافية السوق يقودنا إلى

الاستنتاج بأن الدور الأساسي لم يعد للمقاول بل للبائع، فالاقتصاد كما يراه " WALRAS " يعتمد بصفة أساسية على التبادل السلعي، وبصورة ثانوية على إنتاج السلع.

أيضا عندما نتفحص التحليل الحدي للمقاول فإننا نقف على مفارقة " Paradoxe " ذات دلالة كبيرة، فالحديون يذهبون في تحليلهم إلى أن المقاول حر في اتخاذ قراراته، ولكنه- وهنا المفارقة - مضطر بلا إرادة، ودون خيار إلى مواجهة دكتاتورية السوق، والانحناء أمام قواعد المنافسة؛ فعندما تكون تكاليف إنتاجه أكبر من منافسيه فهو مضطر إلى غلق نشاطه، ومجبر على الخروج من السوق، وهذا انصياعا لفرضية النموذج الحدي حول المنافسة التامة، وحرية الخروج والدخول من/ وإلى السوق.

بمعنى أخر لا يلبث الحديون أن يسقطوا في فخ التناقض (المفارقة)، ففي حين يؤكدون على أهمية المبادرة الفردية باعتبارها الدعامة الأساسية للتطور، نجد المقاول الذي يتحدثون عنه، ويتناولونه بالتحليل كأنه تحت هيمنة السوق، وبافتراض إمكانية تجزئة السوق فلا يمكن لأي عارض، أو طالب بصورة فردية التأثير في مستويات الأسعار، وكميات التوازن؛ في ظل هذه الظروف ما هو مصير حرية المبادرة؟

وهكذا يتضح لنا كيف أن بعض الاقتصاديين الحديين أمثال " WALRAS " و "PARETO " قد جردوا تحليلهم من أي اقتراب من الواقع بتجاهلهم لاحتمال أن يتسبب السوق في اختلالات، ومن ثم لم يتركوا مكانا للمقاول اللاعب، بالرغم من أن العديد من الذين سبقوهم مثل" CANTILLON "و" TURGOT " و" VON THUNEN " قد أشاروا إلى الوسط غير الأكيد(L'incertitude) الذي يؤدي فيه الأعوان الاقتصاديون نشاطهم، والمجسدين في شخص المقاول.

إن فكرة عدم التأكد التي تجاهلها هؤلاء المفكرون هي في حقيقة الأمر أكثر قربا من الواقع الاقتصادي، فالوضعيات ليست مضمونة دوما؛ وبالتالي تنفي فرضية شفافية السوق؛ عندئذ وانطلاقا من هنا ألا يحق لنا أن نطرح سؤالا نراه مهما، وضروريا، وهو : هل يمكن القول أن التحليل الحدي يجب أن تعاد صياغته بصورة عميقة؟ وهل يمكن تعديله بتغيير إحدى الفرضيات الأساسية لنموذج المنافسة التامة؟

د- المؤسسة والمقاول عند " شومبيتر- J. SCHUMPETER ".

نتعرض في هذا الجانب إلى إسهامات الاقتصادي الكبير" **شومبيتر-** J. SCHUMPETER " الذي يعتبر المقاول كـ " مبدع "، والمؤسسة كـ " وحدة إبداع ".

يعتبر المفكر "J. SCHUMPETER" أول من ركز على موضوع الإبداع (INNOVATION) في الميدان الاقتصادي، وهذا من خلال كتابه " نظرية التطور الاقتصادي- Théorie de l'évolution économique " المنشور عام (1912)؛ فقد بين أهمية الإبداع في زيادة أرباح المؤسسة الصناعية، ولخص نظريته التي جاء بها في هذا المجال في المقولة التالية: << بدون التطور- نتيجة الإبداع - لا يحصل الربح، وبدون ربح لا يحصل التطور>>.

وينطلق " SCHUMPETER " في تحليله لدور المقاول في المجتمع الحديث من مفهوم الدورة "Le circuit "، والتي فيها يقوم المقاول دائما بنفس الوظائف: جمع عناصر الإنتاج، تحقيق التشغيل الكامل، الكمية المطلوبة من السلع تشبع بالكمية الموافقة من السلع، والإنتاج الكلي يبقى هو نفسه من سنة إلى أخرى؛ هذا يعني أن هناك نوع من الروتينية في سلوك المقاول، وفي دور المؤسسة، فالتوليفة الإنتاجية يمكن اعتبارها هي نفسها في كل المرات، وهذا ما جعل "SCHUMPETER " يشير في كثير من الأحيان إلى المقاول باستخدام مصطلح" المستغل-L'exploitant "، ولكي يجب أن تستمر هذه الدورة يجب أن يتجدد رأس المال ليعوض رأس المال المشغل في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب تسيير جيد لرأس المال من طرف المقاول.

هذه الدورة التي تكلم عنها هذا المفكر ما هي إلا انطلاقة نظرية؛ أما الطريقة التي يتصور بها حقيقة المقاول، والمؤسسة في القرن (20) فهي مختلفة عن ذلك تماما، لأن المقاول الحقيقي في تصور "SCHUMPETER " هو الذي يقوم بإبداعات تقنية مستمرة؛ والتي يجمعها في خمسة أصناف هي:[13]

1- إدخال طرق جديدة في الإنتاج لم تكن معروفة من قبل في الفرع المعني؛

2- إنتاج سلع جديدة؛

3- إيجاد منفذ " Débouché " جديد؛

4- اكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية، سواء أكان موجودا من قبل، أو كان صعب المنال؛

5- خلق تنظيم جديد، كـــ "تكوين وضعية احتكار ".

(13) J. FERICELLI et C. JESSUA, op.cit, p.42

إذا المقاول عند " SCHUMPETER " يحقق التوليفات الجديدة من وسائل الإنتاج، والتي تمثل إمكانات استثمار جديدة، تصنيع خيرات جديدة، وإدخال طرق جديدة في الإنتاج؛ أي أنه يقوم بوظيفة الإبداع؛ هذا المصطلح الأخير يعرف على أساس أنه أي تغيير يسمح بتحقيق أرباح جديدة؛ ولهذا فإن الربح هو المكافأة العادلة للمقاول الذي أخذ على عاتقه المخاطرة.

أما من ناحية تمويل الإبداعات، فلا مناص من اللجوء إلى الاقتراض، فهو شرط ضروري لتجسيدها في الواقع؛ فالبنوك تمول هذه الإبداعات، وتسترجع أموالها بعد بيع منتجات مختلف الإبداعات، التي بدورها تستعمل من أجل تمويل إبداعات أخرى.

والطرح الجوهري الذي يمثل نقطة البداية في تحليل " SCHUMPETER " لمفهوم المقاول، هو أن النظرية الليبرالية بقيت تراوح مكانها عاجزة أمام أهم الظواهر في الحياة الاقتصادية الحديثة، كما أنها فاقدة للقدرة على تقديم إجابات لإشكاليات (أسئلة) جوهرية مطروحة تتعلق بـــ : تشكيل رأس المال، الأزمات، والتطور التقني....؛ وقد حاول هذا المفكر تجاوز هذا الوضع باعتبار المقاول محرك التطور الاقتصادي، وبذلك استطاع أن يجمع في نفس الشخص البعدان الأساسيان للاقتصاد " الجزئي، والكلي- Le micro et le macro ".

وبين هذا المفكر أن الدافع الأساسي للمقاول في كل هذا هو إرادة تذوق السلطة، والقوة، والرغبة في الإبداع من أجل الإبداع؛ ويعتبره محرك النمو الاقتصادي، والتطور التكنولوجي؛ ويذهب " SCHUMPETER " إلى أنه ليس هناك مجال للشك في أنه بدون مقاولين ليست هناك منافسة، عندئذ تتحكم الاحتكارات في النشاط الاقتصادي، وتنعدم المبادرات الفردية، ويعوض التنظيم (L'organisation) القرارات الفردية، وبذلك فإن خطوة حاسمة- حسب المفكـــر- تجـــاه الاشتراكية يكون قد تم قطعها؛ في هذه الظروف يستحيل المطابقـــة بين المقـــاول والمسير؛ فالأول هو في نفس الوقت المالك، والمقاول، والمســـير، بينما الثـــاني هو أجير مسير، ومنظم المؤسسة فقط، وبالتالي لا يتحمل شخصيا الأخطار.

هذا المقاول عند - SCHUMPETER - يتميز بأنه يجد متعته في عدم الامتثال للأفكار المسبقة، والممارسات الإنتاجية الموجودة؛ كما أنه لاعب يعرف كيف يغتنم الفرص التي يمنحه إياها السوق.

أثناء تناول المقاول من طرف هذا المفكر، ترك جانبا مسألة ملكية رأس المال، و لم يأخذ بالحسبان سوى قدرة المقاول على المضيء باتجاه معاكس للممارسات الإنتاجية القائمة، خصوصا وأنه لا يتوفر إلا نادرا ،على ثروة خاصة؛ كما أكد من جهة أخرى على أن وظيفة " المقاول " ليست بالقارة، ولا الثابتة، لأنه- بالتعريف - المقاول هو عون التغيير" Agent du changement "؛ وعليه فوظيفة المقاول هي أساسا مؤقتة ترتبط بالتحدي الذي يمثله خوض المغامرات غير المسبوقة؛ وهنا يؤكد " SCHUMPETER " على دور المقاول كـــ " ثوري الاقتصاد- Révolutionnaire de l'économie ".

كما تجدر الإشارة إلى أن "SCHUMPETER " سلط الضوء على ظاهرة عرفها التطور الاقتصادي، خصوصا منذ الحرب العالمية الثانية، وهي أن هذا التطور سار باتجاه حركة ذات طابع تشريكي لرأس المال " Mouvement de socialisation du capital "؛ بمعنى أن التنظيم والتخطيط هيمنا على السوق، مما أفضى إلى أن المقاول لم يعد له وجود بصفته فردا في المؤسسة الصناعية المتطورة؛ فقد أوكل أمر التسيير حاليا لمجموعة تكنوقراطية بدلا من فرد واحد؛ مما دفع للتساؤل هل المقاولون- بنظرة " SCHUMPETER " أي المقاولون الثوريون - لم يعد لهم وجود؟

إن المقاولين الذين تناولهم " SCHUMPETER " بالتحليل ليسوا كلهم ثورين في حقيقة الأمر، بل يوجد أيضا مقاولون مقلدون" Imitateurs " لا يمكن نكران دورهم في نشر التكنولوجيات الحديثة، وكذا مساهمتهم في عملية "التهديم الخلاق- La destruction créatrice " الذي يميز ديناميكية الرأسمالية؛ بمعنى أن التوسع الاقتصادي يحمل في طياته نقيضه وهو الأزمة، فإذا ما وصلت الأسواق إلى حد التشبع والنضج، فإن دورة جديدة من التوسع تبدأ انطلاقا من إبداع جديد وفقا لمبدأ " التهديم الخلاق"؛ وعليه يظهر الإبداع كنتيجة للديناميكية الاجتماعية، وليس ناتجا عن عون اقتصادي وحيد بعينه.

إذا " SCHUMPETER " يعتبر المقاول كـــ " مبدع- Innovateur " ديناميكي، فهو يقوم بالخيـــارات " Les choix" الأفضـــل قبل الآخـــرين بحكم امتلاكه لمعلومات لم تنشر، أو بحكم توفره على قدرة تقييم " Capacité de jugement "، وإصدار أحكام جيدة، واستباقـــه بنجاح لأي تطور للســـوق؛ هذه الميزة ليست معطاة لأي كان؛ ومن ثم فليس كل المقاولين مبدعين، كما أن وظيفة الإبداع تعتبر إحدى الوظائف الرئيسة داخل المؤسسة.

إذا في الأخير يمكن القول أن "SCHUMPETER " حاول أن يفسر انطلاقا من المقاول كمرجعية، كل ما عجزت عن تفسيره النظرية الليبرالية، بالرغم من أن هذا المقاول- عنده - بإمكانه التمكن من تشكيل جزئي لمحيطه، إلا أنه يبقى لعبة في يد قوى لا يتحكم فيها؛ وهنا يطرح التساؤل، إلى أي حد يتمكن هذا المقاول من التحكم في هذا المحيط؟ لأن السباق نحو التغيير يبدو وكأنه هروب إلى الأمام؛ فالمقاول في حركته نحو التراكم مضطر للإبداع، أو الاندثار.

وقد أنتقد بعض المفكرين " SCHUMPETER " فيما يخص تحليله لدور المقاول في ديناميكية الاقتصاد، وقالوا أنه أخطأ التقدير عندما فسر التغيرات في الاقتصاد الرأسمالي بالتجديد النظامي "Systématique" للمقاولة "L'entrepreneuriat "؛ حيث كان يعتقد أن التجمع، والتركيز المتزايد للمؤسسات في شكل مجمعات "Holding" بدافع بيروقراطي يقتل روح المقاولة، التي كانت تضمن التجديد الدائم، والشامل للهياكل الصناعية.[14]

7 - مساهمة بعض مفكري التسيير في العودة المتجددة لمفهوم المقاول في الاقتصاد.

نتناول هنا إسهامات بعض مفكري التسيير في العودة المتجددة للمقاول، ودوره في الحياة الاقتصادية بعد فترة من الغياب المبرر؛ فمنذ بداية الثمانينات(1980) للقرن العشرين عاد مفهوم المقاول ليحتل صدارة الاهتمام لدى الاقتصاديين، ذلك أن سنوات النمو الاقتصادي كانت على العكس من ذلك تدفع إلى التركيز على الزوج(مسير، مؤسسة كبرى)، وبذلك صار المقاول، وكأنه بيروقراطي السوق، أو موظف رأس المال " Fonctionnaire du capital ".

إن عودة المقاول تظهر وكأنها نتيجة لإخفاقات المؤسسة الكبرى، والتي ينظر إليها على أنها جد ثقيلة لاستغلال التكنولوجيا التي صارت متاحة(إعلام آلي، آلية، ...الخ) هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن خلق مؤسسة ينظر إليه وكأنه وسيلة لمواجهة صعود معدلات البطالة.

إذا هناك **ظاهرتان** رافقا عودة المقاول ينبغي الإشارة إليهما :[15]

---

(14) P.A. JULIEN, 1994, p.55

(15) S. BOUTILLIER, op.cit, p.8

أولهما- إعادة تشكيل النظام الصناعي بفعل تطور التكنولوجيات؛

ثانيهما- تحول الذهنيات " Les mentalités " نحو تدعيم الفردانية " L'individualisme ".

انطلاقا من هذا يمكن القول أن الأزمة الاقتصادية في بداية الثمانينات من القرن الماضي قد أعطت حيوية جديدة للمقاول الذي همش خلال فترة النمو الاقتصادي مقارنة بالمسير، والتكنوقراطيين؛ هذا المقاول أتخذ من ظاهرة إنشاء المؤسسات الصغيرة خلال الثمانينات كمرجعية رئيسة لإعادة الاعتبار له؛ فغدى هو المالك والمسير في نفس الوقت لوسائل الإنتاج.

ولقد أشادا اقتصاديان أمريكيان، معروفان في حقل علم التسيير، في بداية الثمانينات من القرن الماضي بالمقاول، ولكن وفق تصور مختلف لكل منهما، وهما على التوالي "G. GILDER" و " P. DRUCKER ".

أ- مساهمة " G. GILDER ".

يشير هذا الكاتب إلى أن المقاول يعرف " القوانين الخفية- Les lois cachées " للسوق، وهو يمارس الصراع العادل ضد الفقر بخلقه لمناصب عمل، والثروة؛ وربط " GILDER " بين المقاول والمؤسسة الصغيرة؛ ويقول أن المقاول هو في نفس الوقت مالك رأس المال، مسير، منظم، وفي بعض الأحيان مهندس، يظهر وكأنه وسيط بين العامل، والعالم "Le savant ".ولكن هذا الربط بين المقاول، وظاهرة المؤسسات الصغيرة يقود إلى طرح سؤال هام، ومحاولة إيجاد إجابة له، وهو : هل هذه الظاهرة هي ناجمة عن عودة " روح المبادرة بتأسيس مؤسسات " بدافع الاستقلالية، وهو دافع مرتبط بتطور الذهنيات، والقيم الاجتماعية؟ أم- وهو الغالب- تم ذلك تحت تأثير الحاجة إلى منصب عمل (عند فقدان البحث عنه)؟ بمعنى أخر هل بدافع حب المخاطرة- الناجمة عن المغامرة بإنشاء مؤسسة-؟ أم بدافع مواجهة الحاجة يتم إنشاء مؤسسة؟

بعض المفكرين- ومن بينهم GILDER - أشاروا إلى أنه في الوقت الحالي يوجد العديد من حاملي الشهادات الجامعية الجدد يعتزمون إنشاء مؤسسة، ويفضلون ذلك على تولي منصب إطار في مؤسسة كبرى؛ وبالمقابل أيضا فإن وجود بعض القوانين الملائمة حول المؤسسة الفردية في بعض الدول يثير اهتمام الأفراد الذين تم رفضهم لمرات عدة من قبل مسؤولي بعض المؤسسات الأخرى.

ب- مساهمة " P. DRUCKER ":

بالنسبة له المقاول لا يوجد إلا في المؤسسة الصغيرة، بل إنه في كل مكان، في المؤسسة الصغيرة، والكبيرة، وفي الإدارة؛ المقاول بالنسبة له يظهر في السلوك، ويجعل من التغيير شعاره؛ من هذا المنطلق يعطي" DRUCKER " ملامح المقاول، والتي يشوبها عدم التدقيق؛ فهو ليس بالمضارب، ولا الرأسمالي، ولا المستثمر، ولا الأجير....الخ؛ انطلاقا من هذه الصورة أليس من الممكن القول أن المقاول هو نوع من << العون الاقتصادي غير المعرف>>؟.

بالرغم من عدم الدقة هذه، فإن تصور "DRUCKER " يقترب من مثيله لـ" SCHUMPETER "، لأنه يؤكد على دور المقاول كـ" ثوري اقتصادي " الذي يجعل من التغيير معيارا عاديا لسلوكه؛ وعليه فالمقاول، والإبداع لا يفترقان؛ هذا الإبداع يتمثل في خلق فرص جديدة لإعادة تشكيل السوق؛ وبهذا الشكل فإن مقاول " GILDER " و" DRUCKER " لا يتوفر إلا على نقاط مشتركة قليلة مع التصور الحدي، مثل التأكيد على أن المقاول لا يتحمل ضغط قوى السوق بالرغم من وجوده في محيط تنافسي.

أيضا أشار "DRUCKER " إلى أنه يمكن أن نجد مقاولين في مؤسسات عمومية؛ بمعنى أن ضمان الوظيفة لا يعتبر معيارا ذا أهمية في تحديد هوية المقاول.

كما جاء المفكر "A.D. CHANDLER" بفكرة أن المقاول هو "اليد المرئية- La main visible " للسوق، لأنه في سبيل تحقيق منفعته الشخصية يحقق المصلحة العامة عن طريق خلقه للثروة، وتطوير العلوم، والتكنولوجيا.

وأخيرا نتوصل بالنتيجة إلى أن الظروف المحيطة بهذا المفكر، أو ذاك الكاتب هي التي ألهمته تقديم صياغة معينة لمفهوم المقاول، وكذا تشكيل خاص لمفهوم المؤسسة، يختلف عن إسهامات سابقيه، أو لاحقيه من المفكرين والكتاب بقدر اختلاف تلك الظروف المعيشة.

ثانيا:- تعريف المؤسسة.

رغم كل ما تم استعراضه سابقا من صعوبات، وتعقيدات عند التعرض إلى تحديد ماهية المؤسسة، فإنه لغرض التبسيط، والتوضيح يعتمد ويتبنى عدد كبير من الكتاب ثلاثة

محاور للمقاربة " Troix axes d'approche " عند تعريفهم للمؤسسة، وهي: المؤسسة كـ " عون اقتصادي" ، المؤسسة كـ " تنظيم اجتماعي " ، والمؤسسة كـ "نظام".[16]

1 :- المؤسسة: عون اقتصادي "Agent économique ".

من هذه المقاربة يمكن تعريفها كما يلي:

(المؤسسة هي التي تقوم بتوليف عوامل الإنتاج بهدف إنتاج سلع وخدمات موجهة للسوق، لذلك فهي تلبي حاجات أي تلبي طلب).

2- المؤسسة: تنظيم اجتماعي" Organisation sociale ".

ترتكز هذه المقاربة على مفهوم المجموعة الاجتماعية (Le groupe social)؛ وعليه يمكن تعريف المؤسسة على أنها :<< مجموعة أفراد تشارك، وتساهم جماعيا داخل تنظيم مهيكل في إنتاج سلع وخدمات >>.

إذا نستشف من ذلك أن هذا التعريف ينطلق من تعبير "تنظيم مهيكل- Organisation structurée "؛ وبذلك لا تظهر المؤسسة من زاوية ميكانيكية فقط، بل أيضا كتنظيم اجتماعي، ومن ثم يتم تحليلها اعتمادا على العناصر التالية:

1- تنظيم السلطة؛

2- توزيع المهام؛

3- كيفية اتخاذ القرار (مركزي ، أولا مركزي)؛

4- سلوكات، وتصرفات الأفراد.

3- المؤسسة: نظام " Système "

يرتكز هذا المنظور للمؤسسة على مفهوم النظام، الذي يعود استعماله الأول إلى عالم البيولوجيا " L.VON BERTALANFFY " في سنة 1937.

-تعريف النظام : "هو مجموعة من العناصر المرتبطة فيما بينها بالعديد من العلاقات، على أن يبقى المجموع منتظما، ومتساندا بغية تحقيق هدف مشترك".[17]

- بعد هذا يمكن لنا أن نعرف المؤسسة (وهو التعريف الحديث) كالتالي:

---

(16) M. REUZEAU, 1993, pp. 25-26

(17) Ibid, p.26

المؤسسة: (عبارة عن نظام يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية (أو الجزئية- Sous-systèmes) التي يعتمد كل جزء منها على الآخر، وتتداخل العلاقات فيما بينها، وبين البيئة الخارجية لتحقيق الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها).[18]

ولكن هل المؤسسة حقا نظام؟

توجد العديد من المبررات التي تبرهن على أن المؤسسة تشكل نظاما، إلا أن المجال في هذا المقال لا يتيح لنا التعرض إليها بالتفصيل؛ ولكن باختصار يمكن القول أن الأساس الذي عليه نستطيع أن نحدد مدى، ودقة المقاربة التي تعتبر المؤسسة نظاما، مرتبط بإيجاد إجابة لإشكالية مصاغة في سؤالين هما:[19]

س1/ ما هو النظام؟ وما هي الخصائص المنطقية للفاعل " L'opérateur " في النظام؟ ومتى يستعمل مفهوم النظام لوصف ظاهرة ما؟ وما هي الخصائص والمميزات التي تنجر عن اعتباره كذلك؟

س2/ كيف يمكننا معرفة نظام؟ وكيف يمكننا أن نبرهن أن المؤسسة تمثل نظاما؟

وكنتيجة يمكن القول أن المؤسسة، أو أي تنظيم، هي نظام واقع تحت تواتر أساسي بين منطقين:

- منطق انتماء(يتبع نمط عضوي) ناتج عن اعتبار النظام كمجموعة عناصر تنتمي للنظام، أو تشكله؛

- منطق تنظيمي، داخلي أو خارجي، ناتج عن اعتبار النظام كمجموعة قواعد و/ أو معايير.

ثالثا:- معايير تصنيف المؤسسة.

هذه المؤسسة التي تناولناها بالتحليل سابقا تصنف إلى عدة أنواع بناءا على المعايير الثلاثة الآتية:[20]

- **المعيار القانوني:** على أساسه يتم تصنيف المؤسسات إلى عمومية، وخاصة.[21]

---

(18) عايدة سيد خطاب، 1985 ، ص7

(19) F. Le GALLOU, 1992, pp.3-5

(20) A. LUSSEAULT et autres, 1992, pp.16-18

(21) M. ROY, 1985, p.15

- **المعيار الاقتصادي**: هذا المعيار يصنف المؤسسات حسب طبيعة نشاطها، وعليه نجد القطاع(Le secteur)، الفرع(La filière)، والشعبة(La branche).

- **المعيار التنظيمي**: في هذا المعيار نأخذ بمقياس الحجم (La Taille)؛ هذا الحجم يقيم على أساس عدة عناصر منها : عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة، حجم رأس المال، والقدرة على التمويل الذاتي؛ هذا الأخير يعتبر العنصر الأكثر أهمية في توضيح الكفاءة والفعالية الاقتصاديتين للمؤسسة مقارنة بباقي العناصر؛ غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الأحيان لا تكفي هذه العناصر (أي المقاييس) لتحديد حجم المؤسسة إذا ما استعملت كل عن حدة، لذا ينصح باستعمالها متكاملة.

وفقا لهذا المقياس تصنف المؤسسات إلى ثلاثة أنواع هي: الحرفية(Les entreprises artisanales)، المتوسطة والصغيرة(PME)، والكبيرة(Les grandes entreprises).

رابعا:- خصائص المؤسسة.

تتميز المؤسسة عادة بعدة خصائص منها:

1 -أنها وحدة إنتاجية.

2 - مركز قرار اقتصادي.

3 - مسؤولة ماليا عن نشاطها.

4 - تنشط في إطار السوق.

5 - هدف نشاطها تحقيق الربح

6 - كوحدة اجتماعية.

كما تلعب المؤسسة دورين أحدهما اقتصادي، والأخر اجتماعي؛ الأول يكون تجاه ملاكها، وعمالها، ومستهلكيها؛ أما الثاني فيكون على الصعيد الاجتماعي، ونذكر منه على الخصوص: أنها مصدر للإبداع التقني الذي يعتبر شرطا لتطور الحضارة، وفي هذا المجال أفاض وأسهم الاقتصادي"SCHUMPETER " بما فيه الكفاية؛ فقد بين أن المنظم مرغم على الإبداع دون توقف، وأن يقوم بتحسين تقنيات الإنتاج والتنظيم من أجل تحقيق الربح، الأمر الذي يؤدي في هذه الحالة إلى أن تكون تكاليف المؤسسة أدنى من مستوى تكاليف نظيراتها المنافسة، كما يجب ألا تتبع التقليد لأن ذلك يقلل من منافعها؛ إذا ليس أمامها إلا طريق الإبداع الجديد والمتجدد لتحقيق ربح ونمو جديدين، الأمر الذي يقودها في النهاية لتحقيق هدفها الأسمى المتمثل في البقاء؛ كما تلعب المؤسسة من جهة

أخرى دورا هاما في التربية عن طريق تكوين العمال، حيث يؤدي ذلك إلى تحسين، وتجديد معلوماتهم، وتنمية خبراتهم، كما يمكن أن نلمس ذلك بالنسبة للمستهلكين عن طريق الإشهار؛ فالمؤسسات في هذه الحالة تستطيع تحسيس المستهلكين بأهمية بعض العادات مثل النظافة، وبذلك فهي مسؤولة نسبيا عن القيم الإنسانية لأغلبية أفراد المجتمع.[22]

أما بالنسبة لأهداف المؤسسة فقد تباينت آراء المفكرين تجاه هذا الموضوع، فمنهم من يرى أن هناك هدفا واحدا يتمثل في تعظيم الربح[23]، بينما يقر البعض الأخر بتعددية الأهداف.

في هذا الصدد تتجه أغلبية الآراء إلى الاتفاق على أن الهدف الرئيس من بين أهداف المؤسسة هو" البقاء في السوق "وليس " تعظيم الربح "، لأن هذا الأخير لا يأخذ الزمن بعين الاعتبار؛ إذا يتعين استبدال هدف تحقيق الربح بهدف ضمان بقاء المؤسسة في السوق؛ ففي بعض الحالات تتخلى المؤسسة عن عدة أشياء منها تعظيم الربح من أجل الاستمرار في نشاطها؛ وهنا ينبغي الإشارة إلى أنه لابد من توفر عنصرين لضمان البقاء في السوق هما: الربح، والنمو.

كذلك تتميز المؤسسة بأنها ديناميكية، وليست ساكنة، بمعنى أنها تنتهج طريق النمو عندما تتوفر الأسباب الدافعة إلى ذلك، وهي نوعان، أولهما خارجي، وثانيهما داخلي.[24]

وتوجد عدة مؤشرات تستعمل كمقاييس لهذا النمو، هي:-[25]

زيادة عدد العمال، زيادة حجم الإنتاج، الربح، ورقم الأعمال.

أما أشكال هذا النمو فهي تنقسم إلى شكلين هما:

أ- **النمو الداخلي**: ونعني به أن المؤسسة تمول، وتحقق متطلبات نموها بنفسها عن طريق-مثلا- خلق قدرات إنتاجية جديدة؛ هذا النوع من النمو يسمح لأصحاب المؤسسة بالتحكم دوما في مؤسستهم.

---

(22) Ibid, p.7

(23) I. ANSOFF, 1971,p p.32-41

(24) J. RARENT, 1978, pp.90-96

(25) X. RICHAT, pp.61-82

ب- **النمو الخارجي**: يتم بمشاركة عدة مؤسسات، ويؤدي إلى تحويل الأصول من مؤسسة إلى أخرى، وقد يأخذ شكل اندماج مجموعة من المؤسسات لتكوين مؤسسة واحدة كبيرة الحجم.

- الخلاصة.

كخلاصة لهذا المقال يمكن الإقرار بأن سر النجاح الذي يحالف بعض المؤسسات دون أخرى يكمن في ضمانها لتوازنها الناجم عن استقرار نظامها، بفعل منحه كل إمكانات التطور، وتفعيل مراقبته؛ بمعنى أخر يكمن سر النجاح في تبني المقاربة النظامية، أي الشاملة، لأنها تقود مسيري هذه المؤسسات إلى الأخذ بعين الاعتبار عند مزاولة الفعل التسييري مجموعة من الأفكار تتمثل في أن المؤسسة لا يمكن لها إلا أن توجد في علاقة دائمة بمحيطها؛ فهو المنبع الذي تستورد منه وسائل نشاطها، والمنفذ الذي تصرف فيه مخرجاتها؛ كما أنها لا يمكن أن تكون بمعزل عن تأثير التغيرات الحادثة فيه، وأيضا بإمكانها تغيير هذا المحيط؛ وعليه فمعرفة هذا المحيط يعتبر أمرا ضروريا لتسيير فعال، وكفء للمؤسسة.

كما أنه من الضرورة بمكان على المؤسسة- دائما في إطار البحث عن النجاح، وتفسيره - أن تحدد لنفسها أهدافا تستهدفها، وتكون مقبولة من طرف جميع عناصر التنظيم؛ على ألا يهمل المسيرون البعد الزمني، ويأخذونه بالحسبان؛ كما ينبغي على كل عنصر المساهمة لتحقيق الأهداف المشتركة، ويتم ذلك عن طريق تفعيل الوظيفة الاجتماعية في المؤسسة؛ دون أن ننسى أنه عند ممارسة الفعل التسييري يجب أن يتضمن الإحاطة بعنصرين أثنين، وهما التقدير (أي ما نرغب في إنجازه في وقت ما)، والمراقبة (أي استخراج الانحراف بين التقديرات، والإنجازات).

في الأخير، وبعبارات مختصرة وبسيطة يمكن القول أنه إذا ما أرادت المؤسسة أن يكون حليفها النجاح يتوجب عليها الاقتناع بأن المنظور التقليدي بالنسبة إليها لم يعد كافيا، ومن الضروري تبني رؤية جديدة، وفهم جديد يتمثل في أنها عبارة عن نظام شامل (أي نظامي- Systématique) يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة، والمتآزرة فيما بينها من أجل تحقيق هدف مشترك؛ هذه المؤسسة ترتبط بالمقاول الذي يعتبر فاعلا اقتصاديا، ويمثل حجر الزاوية للتنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

1- عايدة سيد خطاب، **الإدارة والتخطيط الإستراتيجي في قطاع الأعمال والخدمات**،، مصر: دار الفكر العربي، 1985.

2 - S. BOUTILLIER, << *L'entrepreneur dans la théorie économique* >>, Revue de Problèmes économiques, No 2.482, 21/08/1996.

3 - F. Le GALLOU, , *Systémique: théorie et application*, lavoisier, Paris, 1992

4 - J. FERICELLI et C. JESSUA, << *L'entreprise dans l'évolution de la pensée économique*>>, Revue de la connaissance politique, No 1, fevier 1983

5 - P.A. JULIEN, *Les P.M.E, bilan et perspectives*, ECONOMICA, ,1994

6 - A. LUSSEAULT et autres, *Les fondements de l'entreprise*, ellipses, copyright, Paris,1992

7 M. REUZEAU, *Economie d'entreprise: organisation, gestion, stratégie d'entreprise*, éditions ESKA? Paris,1993

8 - M. ROY, *Découverte de l'entreprise*, matier, Paris, 1985